مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 20 / العدد: 03 / السنة: 2021 ص ص:198-217

# القواعد التوليدية التحويلية، والمكون الدلالي عند راي جاكندوف

# Ray transformative rules and the semantic component of Ray Jacindov.

**عبد الوهاب حنك**

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ( الجزائر)، abdelwahabhank075@gmail.com

**تاريخ الاستلام:** 2020/07/10 **تاريخ القبول:**2021/09/01 **تاريخ النشر**: 2021/09/30

**ملخص:**

هذا مقال يعرض أهم ما جاء من القواعد التوليدية التحويلية في نظرية تشومسكي، ثم يهدف في صورة تبسيطية إلى إبراز التطورات التي مرت بها هذه النظرية، عبر لسانيين توليديين، ومن بينهم: كاتز، وفودور، وبوسطل، والباحثة الأمريكية بريزنن، ويبرز إذ ذاك الطروحات التوليدية التي قامت في سبيل إنشاء نحو كلي، ثم يعرض لأهم النتائج التي طرحها راي جاكندوف بخصوص المكون الدلالي، التصورات الذهنية لتشكل الكلام، وما إلى ذلك.

**كلمات مفتاحية**: التوليد؛ التحويل؛ المكون الدلالي.

**Abstract:**

This is an article that presents the most important transformative obstetric rules in Chomsky's theory, and then highlights in a simplified form the developments that this theory has gone through, through traditional obstetric linguists, including Katz, Fodor, Bastell, and the American researcher Prisonen. A way to create a holistic approach, and then he presents the most important concepts that Ray Jackandoff presented regarding the semantic component, mental perceptions of the formation of speech, etc.

**Keywords:** Generationp ; transformation ; semantic component.

**مقدمة**

شرَّقت آثار تشومسكي وغرَّبت، وكان لها الصدى الواسع في الدراسات اللغوية العالمية، ذلك في سبيل ما سمَّاه إقامة نحو كلي عالمي، تحت مصطلحات ومفاهيم النظرية التوليدية

التحويلية، وقد سارت إذ ذاك هذه النظرية في مسارات طويلة مع عدد غير قليل من التوليديين، منهم من قضى بتتبع تشومسكي، ومنهم من حاد على منهجه، والحق أن كثيرا ممن حادوا هم من وفقوا في تطوير مفاهيم التوليدية وإخراجها على الوجه العلمي الصحيح من أمثال كاتز، وفودور، وجاكندوف، وبعدهم بريزنن، ونذكر ممن تبعهم من التوليديين العرب اللساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري، نقول بهذا لنبين مسار هذه النظرية وصولا إلى ما يسمى النظرية المعجمية الوظيفية، ولكننا لا نبتغي حطاً من قيمة أعمال تشومسكي، خصوصا في مراحل لاحقة بعد أن تراجع عن بعض آراءه التي أثبت تلاميذه كثيرا من غلطها، والموضوع ههنا يدور حول أحد هذه الأغلاط، والمتمثلة في الفصل بين التركيب والدلالة، الذي نقضه جاكندوف وجاء بكثير من الآراء التي نراها صائبة ضمنه.

من هنا كان هدف البحث تتبع المراحل التاريخية للتوليدية التحويلية، وصولا إلى جاكندوف في قضية انفصال التركيب عن الدلالة، أو اتصاله، وفق منهج وصفي مدعم ببعض التحليل، وكذا عرض المواقف التاريخية لعلماء العربية القدامى في مجرى هذه القضية، فما هي يا ترى نسبة صحة فرضية فصل الدلالة عن التركيب؟ وهل نقضت مبدئيا؟ أم لبثت عكس ذلك أمدا طويلا للمساس بها من طرف جاكندوف ومن لحقوه؟

## 1/ / أسس المدرسة التوليدية

### أ/ الكفاءة اللغوية

« إن النقطة الرئيسية في نظرية تشومسكي، والتي قادت تفكيره إلى ما تبعها من أفكار هي فكرة الفطرية اللغوية في ذهن الإنسان متخذا إياها من المقابلة بين الإنسان وغيره من الحيوانات » **(خليل أحمد عمايرة، 1984، ص55)**.

فالإنسان في أبسط الحالات قادر على إنتاج الجمل والتعبير عنها في نفسه بينما لا يستطيع أذكى الحيوانات وأكثرها تدربا كما يعلمها الإنسان على ذلك.

ومما جعل تشومسكي يزداد تمسكا بهذه الفكرة وتوليدا لها في نظريته « ما رآه من تدرج الطفل وقدرته على بناء جمل نحوية صحيحة منظمة واشتقاقها من خلال ما يسمعونه من آبائهم

وممن حولهم من الناس بحيث يستغلون نفس القواعد المنظمة التي يسمعونها في بناء وتركيب جمل لم يسمعوا بها قط من قبل" ( **جون ليونز، 1985، ص 34**).

ومنه فإن فكرة الفطرية اللغوية في نظرية تشومسكي تمثل حجرا أساسا يعتمد عليه المبنى، لتقوده هذه الفرضية إلى أخرى تتعلق بها وهي فكرة الكليات النحوية أو القواعد الكلية.

"التي تقوم بضبط الجمل المنتجة وتنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة تخضع لها الجمل التي ينتجها المتكلم " ( **خليل أحمد عمايرة، 1984، ص56**).

وقد ترتب على هاتين النظريتين أن الكفاءة اللغوية عند تشومسكي هي:

"معرفة اللغة نظاما مجردا متضمنا في الأداء، يتكون من قوانين تسمح بتحديد الشكل والمعنى الأصلي لعدد من الجمل الممكنة "( **مختار درقاوي، د ت، ص9**).

أي أنّ الكفاءة عنده تتداخل مع الأداء الكلامي، وهي قواعد معنوية غير محسوسة تسمح بالتحكم في التراكيب المنتجة وفق قواعد اللغة المنطوق بها.

ولقد عرفت الكفاءة اللغوية عند اللغويين العرب بالعديد من التعريفات حيث يعرفها ميشال زكريا بقوله: "هي المقدرة على إنتاج الجمل وفهمها في عملية تكلم اللغة، وهي المعرفة الضمنية للغة "( **ميشال زكريا، 1986، ص 7**).

ومعنى هذا أن المتكلم بلغة معينة قادر على فهم عدد غير متناه من جمل هذه اللغة، وإنتاج عدد غير محدود أيضا من التراكيب التي لم يسمع بها من قبل وهي أيضا، " قدرة المتكلم على الجمع بين الأصوات اللغوية والمعاني في تناسق مع قواعد لغته، وهي التي تقود عملية التكلم عند الإنسان"( **إبراهيم محمد إبراهيم، د ت، ص 9**).

ويدل هذا على تطور مفهوم الكفاءة ليصبح أكثر تفصيلا وتحديدا من خلال منح كل جملة نظاما لغويا خاصا بها.

بمعنى أنها تتحكم في الاستعمال اللغوي عند الإنسان أثناء إنتاج الجمل من خلال الربط بين البنية الصوتية والدلالة سواء في الكلمة أو الجملة، ويكون ذلك احتكاما لقواعد اللغة.

وقد ذكرت الكفاءة باسم الملكة في المراجع العربية وهي:" معرفة بقواعد اللغة وهي عامة مشتركة بين أبناء المجتمع اللغوي الواحد المتجانس، ما داموا جميعا يملكون المعرفة نفسها بنظام اللغة "( **شفيقة العلوي، 2004، ص 45**).

ومنه يمكن القول باشتراك أفراد المجتمع الواحد في نظام لغوي واحد يفهمون ما يتداولونه من كلام بينهم من خلال هذا النظام وقواعده.

أما عبده الراجحي فقد عرف « الكفاءة اللغوية تحت مسمى الكفاءة التحتية عند المتكلم السامع المثالي، والتي تمثل البنية العميقة للكلام أي بنية العمق وهي التي تقدم التفسير الدلالي للغة »( **عبده الراجحي، دت، ص 114**).

ورغم تعدد التعريفات الخاصة بالكفاءة اللغوية لتشومسكي، إلا أنها في معظمها تشترك في أن اللغة ميزة إنسانية، وان كل إنسان قادر على إنتاج وفهم عدد غير متناه من جمل لغة بيئته، حتى وإن لم يسبق له سماعها من قبل في إطار قواعد ونظام لغوي يشترك فيه جميع المتكلمين لهذه اللغة، وأن هذه الكفاءة تستطيع أن تميز بين الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة نحويا في اللغة.

وقد ارتبط مفهوم الكفاءة عند تشومسكي بالأخص، وعند غيره من اللغويين بصفة عامة بمفهوم آخر هو: الأداء الكلامي ما جعلها ثنائية متكاملة، فهما وجهان يتكاملان من أجل انجاز الفعل اللساني ( الكلام ) وفيما يلي تفصيل لمفهوم الأداء الكلامي:

**ب/ الأداء الكلامي**

يعتبر تشومسكي الأداء الكلامي بأنه« تلك الأصوات التي يطلقها المتكلم بالفعل، وهو سلوك ينبعث في هدي من القواعد الكامنة على الرغم من أنه يتأثر بعوامل عدة يتصل بعضها باللغة، ويتصل بعضها الآخر بالمتكلم نفسه»( إبراهيم محمد إبراهيم، د ت، ص 11).

وما يفهم هنا هو الارتباط بين الكفاءة اللغوية التي هي نظام وقواعد وبين الأداء الكلامي المحكوم بهذه القواعد اللغوية بغض النظر على ما يحكمه أيضا من عوامل خارجية تكون مقامية سياقية أو ذهنية نفسه.

وهو أيضا ( الأداء ) « الكلام أو الجمل المنتجة التي تبدو في فونيمات ومورفيمات تنتظم في تراكيب جملية خاصة للقواعد والقوانين اللغوية الكامنة والمسؤولة عن تنظيم هذه الفونيمات والمورفيمات في تراكيبها، فهو الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة »( **خليل أحمد عمايرة، ص 58**).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الوجه قد لا يحصل بينه وبين الكفاءة تطابق تام نظرا لاحتكامه بما ذكر سابقا من عوامل.

وقد ذكر الأداء الكلامي أيضا باسم التأدية التي عرفت « بأنها الممارسة الفعلية والآنية للملكة، وإخراج نظامها اللغوي والضمني من حيزه اللاشعوري إلى الحيز الإدراكي الفعال في ظروف مادية متنوعة »( **شفيقة العلوي، ص 44**).

أي أن الأداء الكلامي يعمل على نقل الملكة ونظام اللغوي من الحالة المجردة المعنوية إلى الحالة المحسوسة الإدراكية في شكل كلام.

ولقد عرف عبده الراجحي الأداء بقوله: « إن الأداء أو السطح يعكس الكفاءة، أي يعكس ما يجري في العمق من عمليات، ومعنى ذلك أن اللغة التي ننطقها فعلا، إنما تكمن تحت عمليات عقلية عميقة، ودراسة الأداء أي دراسة بنية السطح تقدم التفسير الصوتي للغة »( **عبده الراجحي، ص 115**).

ومنه فإن الأداء الكلامي يمثل أحد جوانب ومستويات اللغة الذي هو الجانب الصوتي، وهو أيضا يعكس البنية الداخلية للكفاءة اللغوية للشخص المتكلم إضافة إلى العمليات اللغوية التي تحدث في ذهن المتكلم قبل أو أثناء إنتاج الكلام.

ولقد أشار أيضا ميشال زكريا إلى ما ذكر سابقا لعدم حصول التطابق التام بين الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي حينما قال: « عندما نقول أن الإنسان يستعمل عندما يتكلم معرفة الضمنية بتنظيم قواعد لغته ( أي كفايته اللغوية ) لا يعني هذا أنه يستعملها بصورة متوافقة ومتكاملة »( **ميشال زكريا، ص 8**).

ذلك لأن الأداء الكلامي يتضمن عددا من المظاهر الخارجية

ومنه فإن الكفاءة اللغوية والأداء هما وجهان يتكاملان من أجل إنجاز الفعل اللساني ( أي الكلام )، فإذا كانت الأولى معرفة بقواعد اللغة، فإن الثاني هو الانعكاس المباشر لها، بيد أنه ليس بالانعكاس التام لكونه يتأثر بعوامل خارجية مثل الظروف الاجتماعية والنفسية، ولذلك يبدو الأداء ذات طابع فردي يتمايز من شخص لآخر بحسب اختلاف هذه العوامل، أما الكفاءة فهي عامة ومشتركة بين أبناء المجتمع اللغوي الواحد، ماداموا جميعا يشتركون في معرفة نظام لغتهم.

على إثر الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي انبنت فرضيتان جديدتان في نظرية تشومسكي هما: البنية العميقة والبنية السطحية، حيث يرتبط هذان المصطلحان عند تشومسكي بالقواعد التوليدية التحويلية التي تؤكد على أن المنظومة اللغوية تقوم على بنيتين تركيبيتين ( السطحية والعميقة ).

**ج/ البنية العميقة**

يعرّفها تشومسكي فيقول: "إن البنية العميقة هي الناتجة عن مجموعة العمليات اللغوية الجارية على المؤشر النسقي القاعدي "( **شفيقة العلوي، ص 54**)، ومنه فإن البنية العميقة متمثلة بمؤشر نسقي أولي وقاعدي تكمن تحته عمليات عقلية عميقة تختفي وراء الوعي.

وهي أيضا: " القواعد التي توجد التتابع الكلامي في البنية السطحية، وهي بنية ضمنية تتمثل في ذهن الإنسان المتكلم المستمع، فهي بهذا حقيقة عقلية قائمة يعكسها التتابع الكلامي المنطوق ومن هنا فالبنية العميقة ترتبط بالدلالات اللغوية "( **ميشال زكريا، د ت، ص 111–112**).

ومنه فإن البنية العميقة أو بالأحرى القواعد هي المسؤولة عن عمليات التحول وكذا تتابع الوحدات، وهي قواعد مجردة معنوية موجودة في ذهن الإنسان يمكن ربطها بما ذكر سابقا عن الكفاءة اللغوية، وهي أيضا ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى، إذ هي النواة التي لابد منها لفهم الجملة، ولتحديد معناها الدلالي.

وقد عرفت أيضا بأنها:" التركيب الباطني المجرد الموجود في ذهن المتكلم وجودا فطريا، وهي أول مرحلة من عملية الإنتاج الدلالي للجملة، إنها التركيب المستتر الذي يحمل عناصر التفسير الدلالي "( **شفيقة العلوي، ص 53**).

وهي بهذا المكون الأساسي والأول لجهاز توليد الجمل في النظرية التوليدية في لغة ما ويكون ذلك على المستوى الدلالي.

ومن ثم فكل جملة في إطار النظرية التوليدية التحويلية تضم بنية عميقة بغض النظر عن البنية السطحية حيث تعد البنية العميقة أول عنصر ناتج عن عملية اشتقاق الجملة وهي تضم كافة المعطيات الدلالية كما أنها عالمية.

وعند النظر إلى ما سبق من تعريفات للبنية العميقة يمكن القول بأنها عالمية ومشتركة بين جميع الأفراد« فما دامت البنية العميقة هي السلسلة التحتية الحاملة للمعنى، وما دام المعنى موجودا عند كل المخلوقات البشرية على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية أو قدراتهم العقلية، فإن هذا الأمر يؤكد بقوة على أن التمثيل الذهني المجرد هو ظاهرة مشتركة بين جميع البشر عامة في جميع اللغات الإنسانية لكونه انعكاسا مباشرا للتفكير، ولذلك فهو عالمي »( **العلوي، 55**).

وهذا ما ساعد على تطوير النحو التوليدي التحويلي من خلال وضع أسس نحو عالمي تكون قواعده اللغوية ثابتة أما الوجه الثاني للمنظومة اللغوية عند تشومسكي فهو البنية السطحية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ نظرية تشومسكي قد مرت منذ وضعها سنة ( 1957م )، بثلاث مراحل وأن تشومسكي« في المرحلة الثالثة قد أجرى على نظريته في الفترة ( 19971م – 1973 م )، تعديلا بعد شعور ملح بأن ضبط بعض الحقائق النحوية سيظل متعذرا إلا إذا جرى تحقيق التجريد الذي تمتاز به البنى العميقة »( **التواتي بن تواتي، د ت، ص 51**).

وذلك بسبب عدم القدرة على تفسير التركيب الدلالي للموضوع، والتراكيب العميقة وقد كان ذلك بسبب الانتقادات التي تعرض لها مفهوم البنية العميقة حيث كتب جورج لاكوف مقالا سنة 1968م، بعنوان " الظروف الأدواتية ومفهوم البنية العميقة "، انتقد فيه تصورا معينا لهذه البنية وسعى إلى إدخال مجموعة من التعديلات على طبيعة البنية العميقة بعد أن استنتج أن البنية العميقة لا يمكنها أن تصنف أو تفسر كل القضايا اللغوية، وتحتاج إلى إدخال تعديلات عليها »( **مصطفى غلفان، 2010، 155–156**).

حيث اقترح أن يمثل في مستوى البنية العميقة للعلاقات النحوية [ فاعل، مفعول في صيغة مقولات نحوية أساسية [ ج ( جملة – م س ( مركب اسمي ) _ ف (فعل) ]، إضافة إلى حودث الملء المعجمي ضمن مستوى البنية العميقة.( **غلفان، 126**).

**د/ البنية السطحية**

عرفت البنية السّطحية بأنها: « البنية النهائية الظاهرية المستخدمة في سياق ما في سلسلة أفقية من الكلمات، ذات سمات صوتية أو كتابية، وهي لذلك تحتوي على كل المكونات الفونولوجية اللازمة للتفسير الصوتي »( **نعمان بوقرة، 2009، ص 126**).

أي أن البنية السطحية هي الشكل الخارجي للكلام ممثلة بذلك لمستوى الصوتي للغة سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة، فهي « بنية صوتية ويحكمها نظام صرفي ونظام نحوي يمكن أن يقيم علاقات معينة بين الكلمات في إطار الجمل والتراكيب وهي تقدم التفسير الصوتي للغة »( **عبد علي صبيح، 2011، ص 98**).

وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين المستوى الصوتي للغة والبنية السطحية عند تشومسكي، بغض النظر عن النظام الصرفي والنحوي الذي يربط بين الوحدات.

وهي أيضا « الكلام المنطوق المرتبط ارتباطا وثيقا بالقواعد التحويلية في اللغة فبها يتم انتظام الكلمات في جمل يعبر بها المتكلم عن علاقة ذهنية مجردة بكلمات محسوسة منطوقة»( **خليل عمايرة، ص 95**).

بحيث تقوم قواعد التحويل بإخراج الوحدات من شكلها الباطني المجرد إلى الشكل الخارجي المحسوس وفقا لقواعد البنية العميقة التي يقام على أساسها التركيب، ومنه فإن مهمة القواعد التحويلية هنا، هو تحويل جميع الجمل النحوية الممكنة في لغة ما، من بنيتها العميقة إلى البنية السطحية.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة هي أن البنية السطحية « تتعلق بتنظيم وحدات الجملة على المستوى السطحي الذي يحدد التأويل الصوتي، أي على الشكل النهائي للجملة وليس ضروريا أن تكون بنية الجملة العميقة وبنيتها السطحية متطابقتين ذلك أن التأويل الدلالي لجملة ما الذي يوجد في مستواها التحتي العميق ليس بالضرورة محصلة مباشرة وتامة لمواقع الوحدات المكونة للجملة المنجزة بالفعل »**غلفان،ص 12**).

أي أن المعنى الموجود في التركيب أو في البنية العميقة للتركيب لا يحمل بالضرورة التطابق التام مع مواقف الكلمات المشكلة للجملة أثناء إنجازها إضافة إلى وجود جانب أخر عند المقارنة وهو أن البنى السطحية تكون أكثر تنوعا وتعددا، قياسا إلى العدد المحدود للبنى العميقة، نظرا لأن قواعد التحويل هي التي تبين الكيفية التي يتم الانتقال بها من المستوى المجرد للبنية العميقة إلى مستوى أخر هو الشكل النهائي للجملة في البنية السطحية.

وقد استمر التمييز بين البنية العميقة والبنية لسطحية عند تشومسكي عندما قدم عام 1965، نظرية تحويلية أكثر تماسكا من خلال كتابه ( مظاهر النظرية التركيبية ) ( **أحمد محمد قدور، 2008، ص320**).

في حين يمكن إدراك العلاقة القائمة بين البنية العميقة والبنية السطحية من خلال هذا القول: « يرتبط التمثيل الدلالي للجملة بالبنية العميقة عن طريق قوانين التأويل الدلالي التي تعمل على هذه البنية، وعلى الجانب الآخر قوانين التأويل الصوتي على البنية السطحية لتصل بنا إلى التمثيل الصوتي أو الصورة الصوتية التي تكون الجملة، أما المكون الذي يتوسط هذا وذاك فهو المكون النحوي التي يتألف من الأساس الذي يحتوي قوانين بنية العبارة التي تقدم لنا الصورة البنيوية الأصلية للجملة »( **مرتضى جواد باقر، 2002، ص 64**).

ومنه فالبنية العميقة ترتبط بالمعنى في حين ترتبط البنية السطحية بالأصوات، فهي التمثيل الصوتي للأولى وكلاهما تشتركان في المكون النحوي الذي يحكم التركيب استنادا إلى قواعد، إضافة إلى احتوائه على قواعد تحويلية تعمل على البنية العميقة لتخرجها في شكل أصوات.

إضافة إلى أمر آخر ذكره خليل أحمد عمايرة عندما قال: « فالأصل فكرة، والفرع كيفية إخراج هذه الفكرة والأصل بنية عميقة فرعها البنية السطحية كيفما تكون، وفي الجملة التي تحمل البنية السطحية كلمات أصل وأخرى فروع، والكلمات الأصل وثيقة الصلة بالبنية العميقة، والكلمات الفروع لها صلتها الوثيقة بالبنية السطحية» ( **خليل أحمد عمايرة، 2004، ص 255**)

وهنا بيان أهمية البنية العميقة المرتبطة بالمستوى الدلالي إذا ما قورنت بالبنية السطحية، ولكن على الرغم من ذلك تبقى هذه الأخيرة الممثل بالمستوى الصوتي، ذات عمل مهم في نظرية تشومسكي نظرا لارتباطها بما سبق من الأسس هذه النظرية من مثل الأداء اللغوي والقواعد التحويلية.

**هـ/ القواعد التوليدية**

يعد التوليد من أهم المفاهيم التي جاءت في إطار النظرية التوليدية التحويلية وقد عرف: « القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل انطلاقا من العدد المحصور من القواعد . في كل لغة . وفهمها ثم تمييزها عما هو غير سليم نحويا »( **العلوي، 41-42**).

وهو بهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالجمل وإنتاجها من خلال قواعد لغة ما، ويشترط فيها السلامة النحوية، وفي هذا الصدد يقول ميشال زكريا: « وعملية الإنتاج هذه منوطة في الأساس بالقواعد التوليدية القائمة ضمن الكفاية اللغوية، والتي تؤدي في حال العمل بها إلى إنتاج الجمل التي بالإمكان استعمالها في اللغة أو إلى تعدادها »( **ميشال زكريا، ص14**).

ومنه يمكن اعتبار القواعد التوليدية هنا بأنها الوجه الأخر المقابل للكفاية اللغوية بالنظر إلى ارتباطهما بقدرة معينة في ذهن المتكلم.

وقد عرفت القواعد التوليدية أيضا بأنها: « التي تفسر العمل الخلاق الذي يتيح لناطق لغة ما أن يبدع عددا لا متناهيا من الجمل استنادا إلى عدد متناه من القواعد » ( **عادل فاخوري، 1988، ص 10**).

ومن هنا يمكن القول لأن هذه القواعد أيضا مرتبطة بفكرة الإبداعية التي كانت إحدى أسس قيام النظرية التوليدية التحويلية، وان هذه الإبداعية مرتبطة بدورها بقواعد اللغة المحدودة التي تحكم إنتاج الجمل وقياس مدى صحتها.

ومنه فلقد جاءت تعريفات التوليد أو القواعد التوليدية متعددة ومتفاوتة ومنها أيضا أن التوليد: « يعد مصطلحا موضحا لقدرة الإنسان غير المحدود في إنتاج جمل نحوية صحيحة لا حد لها، كما يشير إلى الدقة والوضوح المستفادين من مناهج العلوم الرياضية التي تأثر بها تشومسكي، وهذه القدرة التوليدية هي التي اصطلح عليها بالقدرة التحتية والتي تتمثل في البنية العميقة »( **نادية رمضان النجار، د ت، ص 177**).

وبعد أن ربطت القواعد التوليدية بالكفاية اللغوية التي بدورها اقترنت بالبنية العميقة فيما جاء سابقا من تعريفات لهذه الأسس،اقترنت في هذا التعريف القواعد التوليدية بالبنية العميقة ،وهذا ما يوضح أن هذه الأسس الثلاثة: الكفاية اللغوية، والبنية العميقة، والقواعد التوليدية هي قاعدة المنظومة اللغوية الباطنية أو الذهنية عند تشومسكي.

والجدير بالذكر هنا أن: « القاعدة التوليدية تتخذ شكل قاعدة إعادة كتابه( **ماري آن بافو، 2012، ص 412**)؛ أي أنها تعيد كتابه رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام برمز أخر أو بعدة رموز أخرى، ومن السهل فهم هذا النوع من القواعد، فجواز اشتمال الجملة مثلا على ركن فعلي مؤلف من فعل وفاعل ومفعول به يتمثل بالقاعدة التالية( **ميشال زكريا، ص 13**)

ركن فعلي فعل + ركن إسمي + ركن إسمي

فاعل + مفعول به

ومنه فإن هذه القواعد التوليدية: « تتخذ شكلا رياضيا يتجلى من خلال مجموعة من الرموز المتوالية تدعى قواعد إعادة الكتابة؛ أي حيث تعاد كتابة كل رمز من اليمين إلى اليسار بالتدرج حتى يتوصل إلى آخر سلسلة من الرموز التجريدية التي لا تقبل الاشتقاق » (**شفيقة العلوي، ص42**).

ورغم تعدد تعريفات القواعد التوليدية أو مصطلح التوليد وكثرتها، إلا أن معظمها تتفق في نقاط معينة منها: أن هذه القواعد يقصد بها القدرة على الإنتاج اللامحدودة للجمل، وأن هذه الجمل لابد أن تكون صحيحة نحويا إضافة إلى اتخاذ هذه القواعد شكل إعادة الكتابة من خلال مجموعة من الرموز.

**و/ القواعد التحويلية**

عُرفت القواعد التحويلية أو التحويل بأنه: « عملية نحوية تجري على سلسلة تملك بنية نحوية وتنتمي إلى سلسلة جديدة ذات بنية نحوية مشتقة »( **شفيقة العلوي، ص56**).

ومنه فالقواعد التحويلية هي التي تربط بين البنية العميقة للجملة وبنيتها السطحية « فأية قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا، وتربط التركيبين بنظام خاص، يمكن أن تكون قواعد تحويلية، فالربط بين التركيب الظاهري والباطني هو التحويل »( **العلوي، 56**).

وهي بهذا . القواعد التحويلية . تعمل على تحويل الجملة من مستواها الدلالي إلى المستوى الصوتي وقد ربط ميشال زكريا مفهوم التحويل بملاحظة هامة حين قال: « يقوم مفهوم التحويل على الملاحظة التالية: توجد في اللغة جمل يرتبط بعضها ببعض بصورة وثيقة، ولا يمكننا من خلال دراسة عناصرها فقط، أن نلحظ الصلة القائمة بينها» ( **ميشال زكريا، ص 14**).

أي أنه يتوجب التعدي من دراسة العلاقات القائمة بين الوحدات إلى دراسة العلاقات القائمة بين التراكيب التي ترتبط ببعض ومثال ذلك:

1- قدَّم الأستاذ الدَّرس.

2- الأستاذ قدَّم الدَّرس.

3- الدَّرس قدَّمه الأستاذ.

ولمعرفة العلاقة القائمة بين هذه الجمل وجب إيجاد مفهوم يتيح ذلك ويسمح بإعادة التصرف فيها أولا وهو التحويل، إذ لا يعمل التحويل فقط على إخراج الكلام من بنيته العميقة إلى البنية السطحية وإنما يقوم بتحويل جملة أخرى وفي هذا الصدد يقول ميشال زكريا:" يصلح مفهوم التحويل في هذا المجال إذ ينص على إمكانية تحويل جملة معينة إلى جملة أخرى، واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام، وبإمكان مفهوم التحويل أن يكشف أيضا المعاني الضمنية العائدة للجمل" **(ميشال زكريا، ص 14)**.

حيث يمكن القول أن الجملتين 2 و3 هما جملتان متحولتان من الجملة 1، فينقل هذا التحويل اسم الأستاذ في الجملة 2، واسم الدرس في الجملة 3 ويضعهما في موضع الابتداء.

وتحتوي القواعد التحويلية على قوانين تسير عليها وهي على أربعة أنماط:

1- قوانين التركيب الأساسي: أو قوانين التركيب الباطني، وهي قوانين تجريدية ذات صبغة شمولية.

2- قوانين مفرداتية: وهي القوانين التي يتم بواسطتها وصف مفردات اللغة من حيث معناها ومبناها.

3- قوانين تحويلية: وهي القوانين التي يتم بموجبها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية.

4- قوانين مورفيمية صوتية: وهي القوانين التي تضع الكلمات التي في التركيب الظاهري بصيغتها النهائية من ناحية صوتية. ( **محمد علي الخولي، 1981، ص 22**).

حيث أن قوانين التركيب الباطني هي التي تضع القاعدة الأساسية للجملة وهي البنية العميقة، تم يتم اختيار الكلمات الكلمات التي تستعمل في الجملة عن طريق القوانين المفرداتية، تم تحول هذه البنية العميقة وكذا المفردات إلى بنية سطحية تقوم القوانين المورفيمية الصوتية بإخراجها في شكل أصوات.

كما تنقسم أيضا القواعد التحويلية إلى نوعين هما:

1- القواعد التحويلية الإجبارية: وهذه القواعد لابدّ من تطبيقها لتصبح الجملة صحيحة نحويا.

2- القواعد التحويلية الاختيارية: وهذه القواعد لا يلزم بتطبيقها، مثلا: تحويل جملة المبني للمعلوم إلى جملة المبني للمجهول، وتتضمن القواعد التحويلية الجوازية قواعد المبني للمجهول، وقواعد النفي، ثم قواعد الاستفهام، أما القواعد التحويلية الوجوبية فهي مطلوبة لتوليد أية جملة كانت ( **رفعت كاظم السوداني، 2009، ص 126**)، ومنه فالتحويلات الإجبارية ترتبط بالقواعد النحوية

التي تحدد صحة الجملة من عدمها، أما التحويلات الاختيارية فهي التي لا يشترط توظيفها وتختص بتحويل الوحدات داخل الجمل من صيغة إلى أخرى.

وقد ذكرت أسباب عديدة لتبرير استخدام القواعد التحويلية ومن أهمها:"أن القواعد التحويلية تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة، كما أنها تستطيع تقديم التفسير المقنع لقدرة المرء على أن ينتج وأن يفهم عددا لا نهائيا من الجمل الجديدة "**محمد علي الخولي، ص 25**).

ومن هنا تبرز أهمية القواعد التحويلية في إثراء لغة ما من خلال محاولة معرفة مجموعة الصيغ التعبيرية الممكنة في هذه اللغة إضافة إلى اهتمامها بالقدرة الذهنية الكامنة لدى المتكلم.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة بعد أن تم ذكر كل من القواعد التوليدية والقواعد التحويلية وهي العلاقة القائمة بينهما.

حيث أن القواعد التوليدية هي: " نظام يصف تركيب جمل لغة ما، وليست كل قواعد توليدية هي قواعد تحويلية وإنما توجد قواعد توليدية لا تحويلية تفتقد لافتراض تركيب باطني وآخر ظاهري لكل جملة، ومن الناحية الأخرى كل قواعد تحويلية هي توليدية، لأن جميع فرضيات القواعد التحويلية وخاصة فرضيات تشومسكي ومن سار على نهجه تصنف جمل اللغة بطريقة واضحة ومتسلسلة »( **محمد علي الخولي، ص24**).

إذا توجد هناك قواعد توليدية لا تحويلية وهي التي تكون عبارة عن مجموعة من القوانين التفريعية المعقدة وتفتقد للبساطة التي تكون عليها القواعد التوليدية التحويلية من خلال بنيتين إحداهما عميقة والأخرى بسيطة.

ويتضمن التحويل أيضا جملة من القواعد التي تكشف بوضوح كيف تتحول الجمل الأولية التوليدية إلى جمل محولة وهي كالتالي:

1- الحذف: هو عنصر من عناصر التحويل، ويعني أي نقص في البنية السطحية مقارنة بالبنية العميقة، ويعبّر عنه في المدرسة التوليدية بالمعادلة: أ + ب = ب . (**زكموط بوبكر، 2012، ص107**).

2- الإحلال: هو استبدال عنصر في الجملة بعنصر آخر يكون متضمنا معناه، علاوة على أن الثاني يمكن أن يحمل دلالة جديدة ويرمز له بـ: أ ⟵ ب .( **زكموط بوبكر، ص107**).

3- التمدد والتوسع: ويرمز له بـ: أ ⟸ ب + ج أي توسيع مجال أحد العناصر ليصبح عنصرين . (أحمد سليمان ياقوت، 1985، ص 65)

4- التقلص والاختصار: ويرمز له بـ: أ + ب ⟹ ج وهو حذف عنصرين من عناصر التركيب. ( أحمد سليمان ياقوت، ص 69)

5- الزيادة: ويقصد بها كل زيادة في الملفوظ ويرمز له بـ: أ ⟵ أ + ب.

6- إعادة الترتيب: تتم بتقديم عنصر من عناصر الجملة على بقية عناصرها ويرمز لها بـ: أ+ ب ب + أ.

وما هو ملاحظ في هذه القواعد هو تغير مسمياتها من لغوي لآخر، لكنها بالرغم من ذلك تعمل نفس العمل وتساعد هذه القواعد أيضا على التفريق بين الجمل التي يبدو ظاهرها متكافئا.

وفيما يلي: عرض لمكونات المدرسة التوليدية من خلال منهج المباني التركيبية عند تشومسكي لعام 1957م، ثم المنهج المعياري لعام 1965م بعد أن تطورت مفاهيم هذه المكونات وحصلت عليها بعض التعديلات.

## 2/ المكون الدلالي عند راي جاكندوف

يتشكل المعنى عند جاكندوف في الجملة إثر تآلف أجزائها، ونجد هذا عند تشومسكي أستاذه، كما نجده عند علماء النحو العرب، حينما اصطلحوا على التركيب بالتأليف أيضا (**جاكندوف، د ت، ص 20**)، وقد سمى جاكندوف هذا أيضا بمبدأ التأليفية.

إن المستويات اللغوية عند جاكندوف، ونخص ههنا الحديث عن المكون الدلالي، وأنه غير مقترن مركزيا بالنظم، مثلما هو حاصل في النظرية النموذجية( **جاكندوف، ص 20**)، وأن التوليد خاص بكل المستويات، بعدما كان خاصا بالنظم عند تشومسكي، وتبقى الدلالة في قمة هذا الهرم لتصل بين أجزائه.

في الدلالة العرفانية عند جاكندوف لا استقلالية للنحو عن الدلالة، بل إن النحو يفسر بالاعتماد على الدلالة.

لقد سعى جاكندوف إلى تصحيح أخطاء أستاذه تشومسكي فيما يخص إقصاء الدلالة، في بدايات النظرية والاعتقاد الجازم ( الخاطئ)، كما يقول جاكندوف بأولوية النظم ومركزيته.

إن الدلالة عند جاكندوف بنية ذهنية، ولذلك قامت عنده عدة تساؤلات حولها، من مثل: أي صنف من أصناف الكائنات الصورية هو المعنى؟ وكيف ترتبط المعاني بالشكل النظمي؟ في إطار هذا أيضا اصطلح كل من كاتز وفودور على نوع من المعاني بالتمثيل الدلالي، واصطلح جاكندوف عليه بالبنية الدلالية، وقواعد الإسقاط عندهما هي قواعد التوافق عنده( **جاكندوف، ص 55**)، ولقد اشترط جاكندوف قبل هذا نوعا من التأليف الدلالي في البنية العميقة بين الوحدات الدلالية سميت بـ قواعد سلامة التكوين الدلالي، هذه القواعد تختص بالتأليف بين المكونات الدلالية.

إن قواعد سلامة التركيب الدلالي تنتج الأبنية الدلالية، كما تنتج قواعد سلامة التركيب النظمي الأبنية النظمية أو النحوية، وما بين البنيتين يعرف باسم قواعد التناسب، أي ما ينظم العلاقة بين التركيب والدلالة من حيث ما هو موجود من قواعد وجادَّة اللغة المخصوصة بالذكر.

بعد هذا يتجسد التمثيل الصوتي في البنية السطحية للجملة عن طرق الفونولوجيا، ويحجز المعجم موقعا مشتركا بين كل من الدلالة والتركيب والأصوات، لأنه ينتج الوحدات الصوتية، والمورفيمات وما تحمله من دلالة تواضعية، فينزع إذ ذاك أو يسقط شيئا منها، ويبقي ما يبقي وفقا لما يتطلبه السياق دائما.

في تساؤل آخر عن المعنى، أو بأدق تعبير عن ماهيته يقول جاكندوف: ما هو شكل قواعد سلامة التكوين الدلالي؟ وما هو شكل قواعد التناسب؟

إن قواعد سلامة التكوين الدلالي تختص بالكلمات ودلالاتها، وعن طبيعة الافتراض المسبق، إن هذا الافتراض الذهني مهم جدا في دراسة كل من التركيب والدلالة، إنه عملية ذهنية لم يُتوصل غلى تحديد طريقة سريانها بعد، ولا منطقتها في الدماغ، ولذلك فإننا نفترض أن الجزء الأهم من أمر التراكيب والدلالة والمعجم يتم بنسبة أكبر في الذهن، ولا شك أن اللسانيات العرفانية قد جاءت لمحاولة معرفة ذلك من خلال خلق منطقة تعاون بينها وبين اللسانيات العصبية.

أما فيما يخص التساؤل الثاني الخاص بشكل قواعد التناسب، فهي مرتبطة أساسا بما هو واقع بين البنية النحوية النظمية، وبين البنية الدلالية، يمكن أن يسمى ذلك مستوى آخر لكنه في الحقيقة يميل أكثر وينحو باتجاه البنية الدلالية، لا لشيء إلا لأن الحقيقة القائمة في التراكيب هي بشكل أو بآخر تتجه اتجاه المسك بالمعنى.

تشير الجملة التي قالها جاكندوف في كتابه علم الدلالة والعرفانية: " لكل تطبيقٍ قاعدة نظمية تطبيقُ قاعدة دلالية" قضية أن النحو والدلالة لا ينفصلان، وهو بهذا يخالف أستاذه تشومسكي، لكن المنوط بالتساؤل هنا ونحن نعلم أن تطبيق النحو فيه شيء من الدلالة، إذن: هل النحو من خلال هذه الجملة كاف للمسك بالمعنى؟ سنجيب بـ (لا)، والحجة هي القول بأن تطبيق قاعدة دلالية لاحن نوعا ما، على اعتبار أن الدلالة المخصوصة بالذكر ههنا ليست حمالة قواعد، وأن الدلالة من ناحية أخرى مزدوجة، غنها في جزئها الأول هنا مرتبطة بالنحو، لكنها في جزئها الأعم ترتبط بالسياق وما يتطلبه.

إن قواعد التناسب هذه جاءت خصيصا للمعنى، وبتعبير أدق لتصحح مقولة: إن البنية العميقة هي المعنى، غنه في الحقيقة —المعنى– مكوَّن من عدة جهات، جاءت قواعد التناسب مِلقاطا يجمع هذا الشتات، بين كل من البنية العميقة والبنية السطحية.

في النظرية الدلالية عند جاكندوف نجد مجموعة من مبادئ الدلالة ينبغي أن يُعتنى بها وهي:

**1/ التعبيرية:** ( **جاكندوف، ص55**) على النظرية الدلالية أن تكون قادرة على إعطاء تفسيرات لكل ما هو متضمن في لغة طبيعية، على الرغم من تعذر هذا إجرائيا.

**2/ الكونية:** من ناحية الدلالة ينبغي أن يكون المحمول المعنوي الموجود في لغة مطابقا لما هو موجود في لغة أخرى لأجل تطبيق الترجمة، هذا ما هو محتمل، ولكن من ناحية أخرى لا يمكن أن نقول بأن أي لغة تستطيع التعبير عن أي معنى.

**3/ التأليفية:** يقوم مبدأ التأليفية في الدلالة على ضرورة تكوين طريقة تجمع معاني أجزاء الجملة لتِلف معنى الجملة العام.

**4/ الخصائص الدلالية:** (**جاكندوف، ص59**) هناك عند جاكندوف معياران آخران مفروضان على النظرية الدلالية، وهما : الإكراه النحوي، والإكراه العرفاني.

**أ/ الإكراه النحوي:** يستحيل تعلم النحو دون أن يوظف المتعلم المعلومات التي توفرها الأبنية التحتية للجمل، والمقصود ههنا هو أن المعنى متدخل لا محالة في عملية التوليد هذه، وبالتالي فإن المعنى متسبب رئيس في تعلم النحو، وقد قال بهذا جاكندوف ومن جاؤوا قبله من التوليديين، ويبرر على ذلك بكلمة تحمل معنيين، يفسر من ناحية العلاقات الصورية التحتية أي المعنيين هو الأنسب.

فتعلم التركيب مقرون أساسا بتعلم معنى هذا التركيب، وبالتالي يأتي تعلم الدلالة أسبق ذهنيا، بهدف تحديد توزيع الوِحدات داخل التركيب، وهذا لا شك على رأي جاكندوف تلقائي يحدث إثر تعلم المعنى مبدئيا على الأقل.

هناك مقولة مهمة يقر بها جاكندوف تخص اللغة وطبيعتها، يقول: إن اللغة تشفير ناجح وملائم نسبيا للمعلومات التي تنقلها، وأن ننكر هذه الفرضية يعني أن نرفض البحث عن نظامية في العلاقة بين النظم والدلالة.

بعبارة أخرى يمكننا القول عن المعلومات هنا بأنها المعنى، والذي بات من الضروري للغة أو للتراكيب أن تنقله، وفقا لتفسيرات وظيفية متعددة تحل ضمن هذا النظم، وعلى إثر هذا تأتينا فكرة كيف انتقلت التوليدية عند بريزنن إلى المعجمية الوظيفية، فالوظيفة داخل التركيب منوطة بأن تعطي التفسير الدلالي ولو جزئيا، ولكنها تُخلُّ بذلك في بعض الأحيان كحالة ضرورة التفريق بين الفاعل النحوي والفاعل المنطقي، والمهم ههنا أن نخلص إلى القول بأن موقع الوحدة داخل التركيب وفق التوزيعات الأولية في البنية التحتية كفيل بأن يحدد الوظيفة، وهي بدورها تحدد المعنى.

**ب/ الإكراه العرفاني ( جاكندوف، ص69)**

في العلاقة بين البنية التصورية والبنية الدلالية:

انتقل جاكندوف من الحديث عن المعنى إلى الحديث عن المفهوم فيما يخص البنية التصورية، باعتباره يقع في أعلى مستوى وتحكمه التجربة أو شيء من ذلك القبيل، فالحديث عن التراكيب والدلالة قبلا، جاء في مستويات تحليل عامة يملكها العام والخاص، ودون تحديد إطار أو حقل معرفي لذلك، أما القول بالتجربة فيجعلنا ننتقل إلى مستويات أكثر تطورا تحكمها التجربة كما قال.

من هنا انتقد جاكندوف فكرة أن قواعد سلامة البنية النظمية تكون فطرية، نظرا لذلك التناقض الموجود بين ما يسمى التجربة لتطوير مفاهيم معينة، وبين النظام الفطري الموجود في الذهن الذي جاء به كل من تشومسكي وبياجيه قبله، ولذلك سلم جاكندوف خلافا لأستاذه أن بعضا من قواعد سلامة البنية التصورية تكون مكتسبة لاحتكامها إلى التجربة.

ينتهي جاكندوف من غير تفسير أكثر إلى أن كلا من الإكراهين النحوي والعرفاني يأخذان إلى القول بأن النظرية الدلالية مسؤولة عن وقائع النحو.

في الربط بين البنية التصورية والبنية الدلالية، يفترض جاكندوف أن الأولى يمكن أن تكون أعمق من الثانية، وهذا في الواقع شيء من الحقيقة ولا ينزل إلى مستوى أن يكون افتراضا، وتتعالق البنية التصورية مع البنية الدلالية في مستوى الخطاب والتواصل بالمكون التداولي، والذي يفرض بدوره الانتقال من مستوى الدلالات اللغوية الأولية إلى ما يقتضيه السياق من مفاهيم ودلالات مجازية للوِحدات المشكلة للتركيب، ويندرج ضمن ذلك أيضا خلفيات غير لغوية يقتضيها هذا السياق extra linguistic.( **جاكندوف، ص 71**).

هناك تبسيط آخر لهذا الأمر، يقوم على القول بأن البنية التصورية سابقة للبنية الدلالية، وما الأخيرة في الحقيقة إلا تفريعات عنها، وليس هذا إنقاصا من مكانة الدلالة، وليس هذا أيضا تجسيدا للمكون النظمي، وإنما ترتبط البنية التصورية بالبنية النظمية بعلائق مباشرة تماما وفقا لقواعد التناسب.

في محطة أخرى يعود جاكندوف بعدما قرب بين مستويي البنية الدلالية والبنية التصورية بشكل لافت، إلى القول بأنهما شيء واحد، وأنهما مصطلح واحد، أو بأدق تعبير: إنهما يعنيان المستوى التمثيلي نفسه.( **جاكندوف، ص191**).

**خاتمة:**

نأتي إلى تفسير هذا بالقول إن المفاهيم تصورات ذهنية وتندرج ضمن إطارها المعاني أو الدلالة، والحق أن القول بالمفاهيم أو بالمعلومات هو قول بالمعاني والدلالة، وعلى الرغم من أن التصورات سابقة للمفاهيم وفق ما هو متعارف، إلا أن جاكندوف في هذا قد أزال ذلك الخيط

الرفيع الفاصل بين الدلالة وتصوراتها، وجعلهما شيئا واحدا، لأن القول بتصور شيء ما سريعا يعطي تفسيره الدلالي.

## 5. المصادر والمراجع:

1/ مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، د ن، د ط، د ت.

2/ ميشال زكريا،(1986) الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ( الجملة البسيطة )، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2.

3/ إبراهيم محمد إبراهيم عثمان، من المدارس الألسنية المدرسة التوليدية التحويلية، د ن، د ط، د ت.

4/ شفيقة العلوي، (2004)، محاضرات في الدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، لبنان، ط5،.

5/ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.

6/ ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعلم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

7/ التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط.

8/ مصطفى غلفان،(2010)، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرناجالأدنوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1.

9/ نعمان بوقرة،(2009) اللسانيات اتجاهات وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، ط1.

10/ عبد علي صبيح،(2011م) نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث تخصص فلسفة في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية في جامعة البصرة.

11/ أحمد محمد قدور،(2008م)، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3،.

12/ مرتضى جواد باقر، (2002) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.

13/ خليل أحمد عمايرة،(2004)، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ط1.

14/ عادل فاخوري،(1988) اللسانية التوليدية والتحويلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2.

15/ نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، د ط، د ت.

16/ ماري آن بافو،(2012)، جورج إلياسرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى في النحو المقارن إلى الدرائعية، ترجمة محمد الرّاضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى.

17/ محمد علي الخولي،(1981) قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1.

18/ رفعت كاظم السوداني، (2009)، المنهج التوليدي والتحويلي، دراسة وصفية وتاريخية، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1.

19/ كزموط بوبكر، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث _ دراسة في فكر أحمد عمايرة خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها، تخصص الفكر النحوي واللسانيات، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011- 2012.

20/ أحمد سليمان ياقوت، (1985)، في علم اللغة التقابلي_دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط.

21/ راي جاكندوف، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، دار سيناترا، تونس ص20.